ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

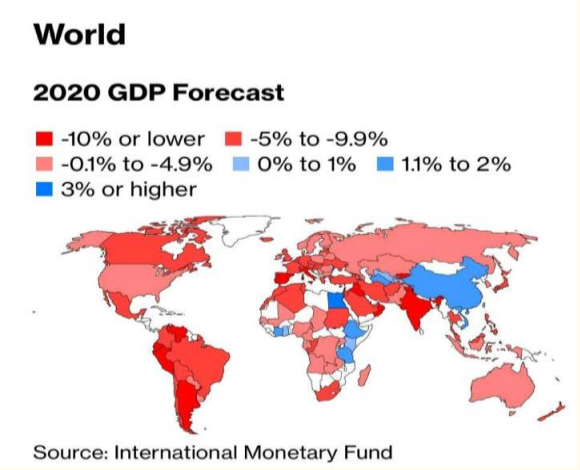

عقب صدور تقرير «الراصد المالى والنظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولى بالتزامن مع اجتماعات الخريف: الأداء المالى للاقتصاد المصرى فى ظل «كورونا» فاق التوقعات بشهادة الصندوق، لترتفع توقعات نمو الإقتصاد المصرى إلى ٣,٥% (لتصبح مصر ضمن أعلى معدلات النمو الإقتصادى المحقق عالميا) بدلا من تقديرات سابقة بنحو ٢%، كما توقع الصندوق تراجع العجز الكلى للموازنة العامة للدولة المصرية إلى ٥,٢% من الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وإلى ٣,٨% بحلول العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليصل فائض الموازنة الأولى المتوقع إلى نحو ٢% من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس العام. وقد أرجع صندوق النقد الدولى هذا التحسن إلى الإصلاحات الإقتصادية المطبقة منذ عام ٢٠١٦ والتى قد منحت الإقتصاد المصرى قدرًا من الصلابة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فضلا عن الدور الهام الذى لعبته السياسة المالية فى تخفيف الأثار السلبية الناجمة عن الأزمة.

ومن ناحية أخرى، صنفت مصر ضمن أفضل ٥ دول على مستوى العالم فى توقع تحقيق معدلات نمو إقتصادى متسارع خلال الأعوام المقبلة حتى عام ٢٠٢٧ وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة Harvard Center for International Development's. حيث إرتفع ترتيب مصر في مؤشر النضج الإقتصادى economic complexity والذى يقيس مدى تأصل وتنوع القدرة الإنتاجية للدول مما يؤهلها لتنوع الطاقة التصديرية. حيث وجد التقرير أن كل من مصر، والصين، وأوغاندا،و وفيتنام، وميانمار لديهم مؤشرات قوية تنبىء بتنوع القدرة الإنتاجية لتلك الدول فى ضوء إمتلاكها المهارات الفنية والمعرفية فى كثير من القطاعات الإنتاجية والتى تفوق نظيراتها من الدول ذات نفس مستوى الدخول.

وبالتوازى مع الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة المصرية للتصدى لأزمة كورونا قامت وزارة المالية فى خطوة إستباقية بزيادة الإفصاح المالي والشفافية بشأن الإجراءات التى تم إتخاذها للتصدى للأزمة من خلال إصدار المجلد السنوى السابع لموازنة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ خلال شهر سبتمبر والذى تضمن شرحا وافياً عن تدخلات السياسة المالية لمساندة القطاعات الإقتصادية المتضررة وأهم برامج الحماية الإجتماعية التى يستفيد منها المواطن المصرى وتؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته متضمنة قطاعات التعليم والصحة والأجور والمعشات وتطوير البنية التحتية ونظم الميكنة والتحصيل الإلكترونى، وجهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء، وإلقاء نبذة عن أهم مستهدفات الموازنة العامة للدولة والدين العام للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وأهم سياسات الإنفاق والإيرادات، وتوزيع الإستثمارات الكلية لأهم المشروعات القومية والخدمات والمرافق. ويمكن الإطلاع على التقرير من خلال الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.eg

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو

اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة)، يليه تنامي قطاع الخدمات الإنتاجية (خاصة تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين)، وتنامى القطاع السلعى (خاصة قطاع الزراعة)، وتنامي الصناعات التحويلية (خاصة تكرير البترول والتشييد والبناء) كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٧% فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات مساهة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليساهما بنسبة ٦,٥ نقطة مئوية خلال عام ٢٠/١٩**، مقارنة بمساهمة قدرها ١,١ نقطة مئوية فى العام السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافي الصادرات** لتساهم بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية. مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٣,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠/١٩.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010) يوليو-يونيو

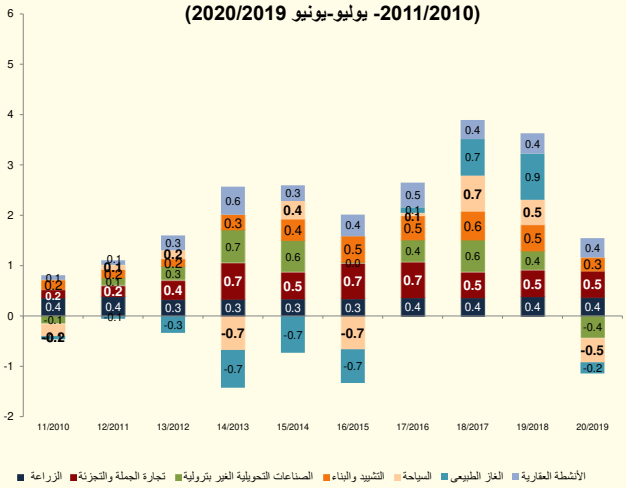

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010) يوليو-يونيو

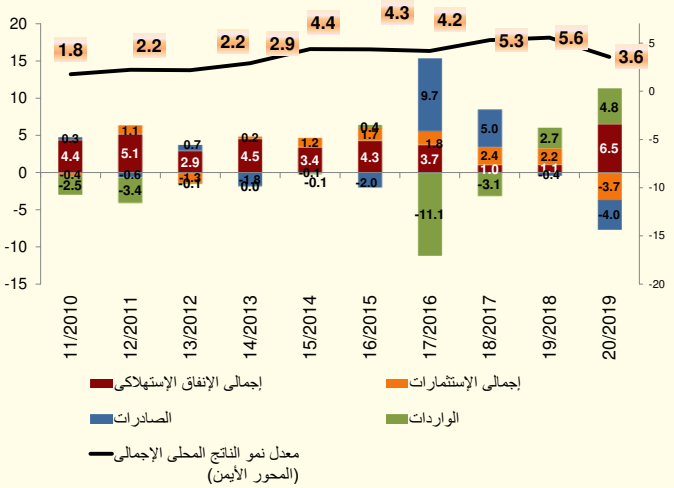

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧,٢% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٩ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٦,٧% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٢,٨% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٦ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، **ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٧% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٦,١% (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨% (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية). يليه **نمو قطاع الخدمات الإنتاجية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢,٨% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٩نقطة مئوية)، ويرجع ذلك في الأساس في ضوء تنامى قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٢% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٣,٩% (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية). **بالإضافة إلى إرتفاع القطاع السلعى** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٢% (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، في الأساس في ضوء تنامى قطاع الزراعة بنحو ٣,٣% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية). **فضلاً عن تنامى قطاع الصناعات التحويلية** بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٤% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (ليساهم في النمو المحقق بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) مدفوعاً بتنامى قطاع تكرير البترول بمعدل نمو سنو بلغ ١٧,٣% (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٤,٤% (ليساهم بنحو ٠,٣ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- **وعلى أساس شهرى، إرتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٤% ليحقق ١٣١,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠٢٠** مقارنة بـ ١٢٦,٦ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٩، مدفوعاً في الأساس بارتفاع المؤشر الفرعى لقطاع النقل بـ ٣١% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩. يليه قطاع السياحة والذى ارتفع بمقدار ١٧%، وقطاع قناة السويس بـ٦%، وقطاع الصناعات التحويلية بـ٣%، وقطاع الغاز الطبيعى بـ٢% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٩.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٩,٢ **مليار دولار خلال** شهر اكتوبر٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** أعلي معدل له منذ ٢٠١٤ ليسجل نحو ٥١,٤ نقطة خلال أكتوبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ٥٠,٤ نقطة خلال سبتمبر ٢٠٢٠.

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد تراجع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤,٣% ليحقق ١٠،٥١٥,٣ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠،٩٨٩,٣ نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.**

- **وقد بلغ العجز الكلى للموازنة العامة للدولة نحو ١,٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢١/٢٠. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٧,٦% خلال فترة الدراسة مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع المصروفات بنفس معدل الزيادة خلال فترة الدراسة، مقابل العام السابق.**

- **حيث بلغت إجمالى الإيرادات نحو ١٢٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢١/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ١٨,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٧,٦%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٩٢,٤ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٣,٤% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ١٠ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٢,٢%) لتسجل ٣٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٥,٢%) لتحقق ٩,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ٦,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٨٣,٣%) لتحقق نحو ١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٠,٤%) لتحقق نحو ٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس بـ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠%) لتحقق ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفت المتحصلات الضريبية من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ١,٨مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤,١%) لتسجل ٤٦,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية بـ٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٤%) لتحقق ١٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة. أيضاً إرتفعت المتحصلات الضريبية من التجارة الدولية بنحو ٠,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٣%) لتسجل ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٦,٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو ٧ **مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٦,٧%) لتحقق ٣٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **حيث إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧,٢%)** لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠,٢مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام** لتحقق ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وتحقيق أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو** نحو ٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وتحقيق أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو** ١,٨ مليار جنيه خلال فترة

الدراسة. **فضلا عن إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨١%) لتحقق ١٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **أما على جانب المصروفات، إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ١٧,٦% لتسجل ٢١٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢٠/٢٠٢١**. فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. حسث إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١,٦ مليار جنيه ليحقق ٥٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٥,٣مليار جنيه لتصل ٢١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات بنحو ١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية بنسبة زيادة ٢٧% ليصل ٠,٩ مليار جنيه، كما تم تخصيص ٨,٤ مليار جنيه لدعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٨,٢ مليار جنيه لتسجل ١٨ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أغسطس 2021/2020

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-أغسطس		معدل التغير
	2021/20	2020/19	
الإيرادات	**126.003**	**107.154**	**%17.6**
الضرائب	92,447	80,661	%14.6
المنح	280	122	%129
الإيرادات الأخرى	33,277	26,371	%26.2
المصروفات	**218.064**	**185.351**	**%17.6**
الأجور وتعويضات العاملين	52,435	50,849	%3.1
شراء السلع والخدمات	6,331	7,024	%9.9-
الفوائد	87,520	80,562	%8.6
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	39,497	24,141	%63.6
المصروفات الأخرى	14,360	13,081	%9.8
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	17,920	9,693	%84.9
الميزان النقدى	**-92.061**	**-78.197**	
صافى حيازة الاصول المالية	**1.204**	**37**	
الميزان الكلى	**-93.265**	**-78.234**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-0.1%**	**0.04%**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-1.4%**	**-1.3%**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٨٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

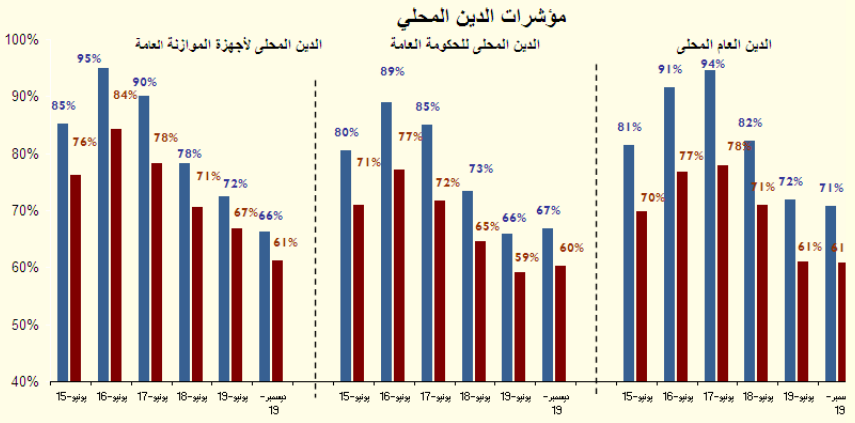

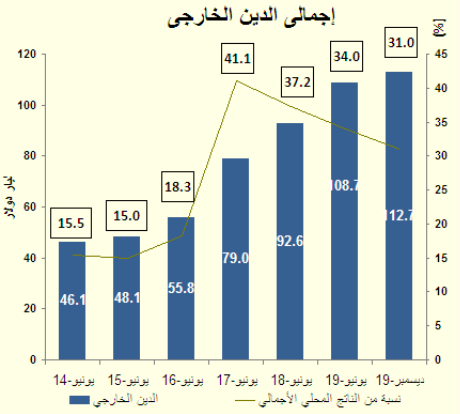

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو ٣,٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٣,٤% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٣,٨% خلال الفترة يوليو-سبتمبر العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٧,٠% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق.

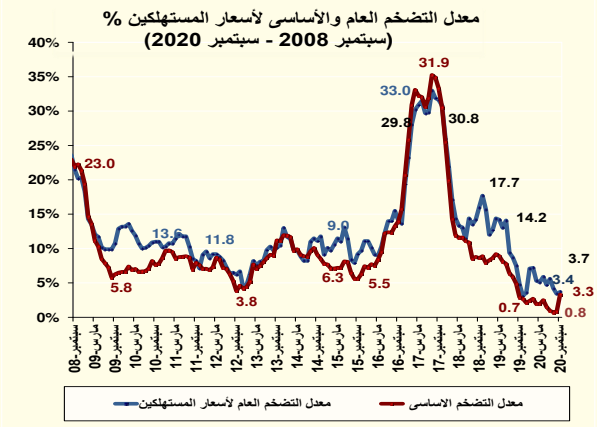

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٩,١% في يوليو٢٠٢٠ (٤٦٢٦,٥ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٧,٥٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى **زيادة المعروض النقدي** ليسجل ٢١,٦% في يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧,٥٪ في الشهر الماضي نتيجة لارتفاع **معدل النمو السنوى للنقد المتداول** ليسجل ٢٩,٧% في يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٣,٧٪ خلال الشهر الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٨,٣٪ في يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧,٥٪ في الشهر الماضي، نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى ٢٦,٤ ٪ في يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٥,٣٪ في الشهر الماضي.
- وعلى نحو آخر، فقد **سجل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** قيمة قدرها -٥٤,٥٪ (١٥٧,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ -٥٦,٣٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء تراجع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك ليسجل -١٣٩,١٪ في يوليو٢٠٢٠، مقابل -١٨٠,٣٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل طفيف** ليسجل ٢٦,٤٪ في نهاية يوليو٢٠٢٠ (٤٤٦٩ مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٣,١٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق **مطلوبات القطاع الخاص** معدل نمو سنوي قدره ٢٠,٨٪ في يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـــ ١٩,٥٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن ناحية أخرى، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - مسجلة 19.8٪ (٤٧٨٨,٥ مليار جنيه) في نهاية يوليو٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧,٣٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٤% من

إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** لتسجل ٤٦,١٪ في نهاية يوليو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٦,٤٪ خلال الشهر الماضي.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ **خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **خفض سعر الخصم** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **إستطاع الإقتصاد المصرى بفضل الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق تحسن ملحوظ في أداء عجز الحساب الجارى، إضافة إلى إعادة بناء إحتياطات النقد الأجنبى بمستويات تاريخية خلال السنوات السابقة مما مكنه من إمتصاص الصدمة غير المواتية لجائحة كورونا. وتشير أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزى المصرى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٥,١ مليار دولار. وقد تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٢,٤ مليار دولار(بنسبة إنخفاض -٢٥,٢%) ليحقق -٧,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل -٩,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نتيجة في الأساس لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل. أما على جانب ميزان الحساب الرأسمالى والمالى فقد حقق فائضا** بلغ نحو ٤,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، ولكنه أقل من الفائض المحقق خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٩,٦ مليار دولار متاثراً في الأساس بجائحة كورونا والتى أثرت على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وخاصة الناشئة منها.

ويمكن تفسير التحسن على جانب المعاملات الجارية في الأساس في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ٩,٩% بنحو ١,٢ مليار دولار لتحقق ١٣,٦مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٨,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -٢,٢% بنحو ٠,٩ مليار دولار لتحقق ٤٠,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والفحم بأنواعه، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، وقطع غيار وأجزاء أجهزة كهربائية للإستعمال المنزلى).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٨,١ مليار دولار، مقابل ٨,٨ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) في حين ارتفعت الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٨,٣% بنحو ٣,٣ مليار دولار لتحقق ٢١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٤,٤% لتسجل ٤,٥ مليار دولار، مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٤,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٩ /٢٠٢٠، ولكنه أقل من المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ نحو ٩,٦ مليار دولار على خلفية تداعيات جائحة كورونا، وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بخروج إستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية بنحو ٧,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وتراجع **صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٥٩٥ مليون دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة،** مقابل ٦,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نظرا لأجواء عدم التيقن الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وتأثر تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام.**